

آثار الحرب الروسية الأوكرانية في أوروبا

حاجي محمد بويراز*

ملخص: تعالج هذه الدراسة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، التي تنهي عامها الأول، في أوروبا. تفحص الدراسة أولاً التداعيات السياسية والإستراتيجية للحرب على الدول الأوروبية. ثم تقيم انعكاسات الهجرة الجماعية غير النظامية من أوكرانيا إلى أوروبا ونهج الدول الأوروبية إزاء هذه القضية. ختاماً، تناقش الدراسة مسار عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي. الكلمات المفتاحية: المجتمع الأوروبي، الاتحاد الأوروبي، الهجرة غير النظامية، الناتو، الحرب الروسية الأوكرانية.

*باحث، سيتا

Impacts of the Russia-Ukraine War on Europe

HACI MEHMET BOYRAZ *

ORCID NO :0000-0001-9548-712XHACI

ABSTRACT: This article deals with the repercussions of the Russia-Ukraine war, which has left a year behind, on Europe. The article first examines the political and strategic repercussions of the Russia-Ukraine war on European countries. Then, the reflections of the irregular mass migration from Ukraine to Europe and the attitudes of European countries regarding this issue are evaluated. Finally, Ukraine's membership process to the European Union is discussed.

*Resercher
SETA

Keywords : the European Union, Irregular Migration, NATO, the Russian-Ukrainian war.

رئيس تحرير
2023-(1/12)
153 - 168

مدخل

إن الحرب التي شنتها روسيا في الرابع والعشرين من فبراير/ شباط 2022 على أوكرانيا تُهمُّ أوروبا بالقدر الذي تُهمُّ روسيا وأوكرانيا؛ لأن المخاوف الأمنية للدول الأوروبية فيما يخص روسيا قد بلغت أوجها مع اندلاع الحرب، وبدأ عهد استثنائي في ظل الحرب.¹ شهدت عشية اندلاع الحرب وأيامها الأولى ظهور اختلافات فكرية عميقة بين الدول الأوروبية حول السياسة الواجب اتباعها تجاه التطورات في أوكرانيا. فمن ناحية، طالبت دول شرق أوروبا بالقلقة من التهديد الروسي للاتحاد الأوروبي باتخاذ موقف صارم ضد روسيا، ومن ناحية أخرى لم ترغب دول مثل ألمانيا والمجر في مواجهة مباشرة مع روسيا؛ لأسباب متعلقة بأمن الطاقة. علاوة على ذلك دعمت دول شرق أوروبا حصول أوكرانيا على الفور على عضوية في الاتحاد، في حين كانت مقارنة الدول المؤسسة للاتحاد كألمانيا وفرنسا وهولندا إزاء هذه القضية حذرة. خلافاً لكل ذلك، اتخذت جميع الدول الأوروبية موقفاً مشتركاً من الهجرة الجماعية غير النظامية من أوكرانيا وتبنت سياسة الباب المفتوح إزاء اللاجئين الأوكرانيين.

تحلل هذه الدراسة التداخليات السياسية والإستراتيجية التي ترتبت على الحرب الروسية الأوكرانية على أوروبا. تتكون هذه الدراسة من 4 أجزاء، يناقش الجزء الأول منها مخاوف الأمن القومي لدول أوروبا التي تزايدت بالتزامن مع الحرب الروسية الأوكرانية ونتائج ذلك، وفي الجزء الثاني يجري تقييم مسألة برزت في أوروبا مع الحرب، هي عدم وجود زعيم سياسي قوي، وفي الفصل الثالث تجري دراسة قضية المهاجرين غير النظاميين من أوكرانيا إلى أوروبا وقد بلغ عددهم 8 مليون مهاجر في غضون عام واحد بسبب الحرب. أما الفصل الرابع فتجري فيه مناقشة مسألة عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي.

مخاوف الأمن القومي المتزايدة

زيادة المخاوف المتعلقة بالأمن القومي تنبؤاً موقفاً في صدارة التأثيرات الإستراتيجية التي شكلتها الحرب الروسية الأوكرانية في أوروبا. تؤمن الدول الأوروبية بأن أمنها القومي قد تعرض للخطر من جراء الحرب، فوقفت إلى جانب أوكرانيا في الحرب. وعلى هذا المنوال، اتجهت 3 دول أوروبية كبرى هي ألمانيا وفرنسا وإنكلترا بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي - إلى تقديم مساعدات عسكرية لأوكرانيا، وجعلت موقفها أكثر وضوحاً. على سبيل المثال، ألمانيا المعروفة بتبنيها مبدأ عدم إرسال السلاح إلى مناطق النزاعات النشطة، قامت بعد فترة قصيرة من اندلاع الحرب بإرسال 1000 مضاد دبابات و500 صاروخ دفاع جوي من طراز ستينغر.²

كانت الأحزاب: الديمقراطي الاجتماعي الألماني والخضر والديمقراطي الحر خلال وجودها في المعارضة تعارض قيام ألمانيا بالتسلح وزيادة الإنفاق على الدفاع وإمداد المناطق التي تشهد نزاعات نشطة بالسلاح³، ولكنه اتبعت سياسة تتعارض تمامًا مع مواقفها السابقة بعد الوصول إلى الحكم وهذا يشكل مفارقة، ولكن الأمر يبدو طبيعيًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مخاوف الأمن القومي التي أنتجتها الحرب.

فرنسا التي حاولت التوسط بين روسيا وأوكرانيا وأخفقت في ذلك - أمدت أوكرانيا بمعدات عسكرية بقيمة 300 مليون يورو بالإضافة إلى مساعدات الوقود⁴. أما إنكلترا التي كانت من بين أكثر الدول الأوروبية صرامة في موقفها ضد الاحتلال الروسي فقد قدمت مساعدات واسعة للغاية لأوكرانيا، ومنها في المرحلة الأولى صواريخ جافلين المضادة للدبابات وصواريخ ستار ستريك المضادة للطائرات⁵. الاتحاد الأوروبي قدم مساعدات مالية تبلغ حوالي 18 مليار يورو إلى أوكرانيا حتى السابع عشر من يناير 2023⁶. تصريحات الدعم والمساعدات التي جرى إرسالها، على حد سواء، تثبت أن أوروبا بوصفها وحدة واحدة تدعم أوكرانيا وتعارض الاحتلال الروسي لها. والسبب الأهم لهذا الدعم هو القلق من إمكانية أن تتسلل هذه الميول التوسعية كأحجار الدومينو إلى الدول الأوروبية الأخرى. إضافة إلى ذلك، فهذه عرقلة مساعي روسيا لتغيير موازين القوى في أوروبا لمصلحتها هو سبب آخر يدفع الجهات الفاعلة الكبرى في أوروبا إلى التوحد في جبهة مشتركة ضد روسيا.

وإلى جانب المساعدات المقدمة إلى أوكرانيا لمواجهة التوسع الروسي، كان انضمام بعض الدول إلى سباق التسلح مرة أخرى بعد أن تخلفت عنه لزم من النتائج الأخرى لمخاوف الأمن القومي الذي نشأت في أوروبا. على سبيل المثال، ألمانيا التي ضُغفت قوتها العسكرية التقليدية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأعطت الأولوية لهوية «الدولة التجارية» تأججت مخاوفها الأمنية على نحو غير مسبوق. وفي ظل هذه الظروف، قامت الحكومة اليسارية الألمانية المكونة من تحالف الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني والخضر والحزب الديمقراطي الحر بتحريك إستراتيجي، مدفوع بمخاوف من إمكانية تعريض الأمن القومي الألماني للخطر، وقررت رفع ميزانية الدفاع سريعًا. كان المستشار الألماني أولاف شولتس قد أصدر تصريحًا في 27 فبراير 2022 أخذًا بعين الاعتبار خطورة أن تمتد التوسعية الروسية إلى بلاده، أعلن فيه أن حكومته ستخصص موارد مالية بقدر 100 مليار يورو لتحديث الجيش الألماني، بالإضافة إلى تخصيص أكثر من 2٪ من الناتج القومي الإجمالي للدفاع⁷. وعلى مستوى الرأي العام العالمي جرى التعليق على هذا التحول الذي يعكس تغيرًا جذريًا في الإستراتيجية الدفاعية الألمانية على أنه «صحوة عملاق أوروبا النائم»⁸.

أما عن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي كان قد صرح عام 2019 بأن الناتو قد مات دماغياً، فقد أدلى بتصريحات عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية للفت الانتباه إلى أهمية الناتو بالنسبة للأمن الأوروبي، وهذا يعكس مخاوف الأمن القومي لفرنسا بوصف ذلك مثلاً لبقية الدول الأوروبية. وتصريح ماكرون بأن الاحتلال الروسي لأوكرانيا كان له أثر الصدمة الكهربائية على الناتو وأكسب التحالف وضوحاً إستراتيجياً⁹، يدل على أن هيكل الأمن الأوروبي ما يزال معتمداً على التحالف، وبطبيعة الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية. بعبارة أوضح، على الرغم من أن حلف الناتو منظمة دفاع مشترك تعاني صعوبات في التأقلم مع التطورات الجيوسياسية الجارية، إلا أنه ما يزال له دلالة مهمة للغاية بالنسبة إلى دول أوروبا المتوجسة من التهديد الروسي. ولذا، يُنظر إلى الحرب الروسية الأوكرانية على أنها نقطة تحول مهمة بالنسبة لإعادة تموضع حلف الناتو في أوروبا. ولهذا السبب اتضح مرة أخرى أن التشكيلات ضيقة النطاق - مثل « التعاون المنظم الدائم » الذي كان ثمرة جهود مجموعة من دول الاتحاد الأوروبي تقودها فرنسا لتأسيس جيش أوروبي مشترك بمعزل عن الناتو - ليس لها أي وظيفة قوية، على الأقل في الوقت الحالي، في الدفاع الأوروبي المشترك. وما عدا اتخاذ قرار في إطار التعاون المنظم الدائم، بتشكيل قوة تدخل طوارئ عسكرية مكونة من 5 آلاف شخص خلال ثلاث السنوات المقبلة - لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من القيام بأي خطوات بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وبأخذ ذلك بعين الاعتبار يمكن القول: إن الناتو سيظل اللاعب الرئيس في الدفاع عن أوروبا ضد روسيا لفترة طويلة. ويشير إبرام الاتحاد الأوروبي اتفاقاً لزيادة التعاون مع حلف الناتو في العاشر من يناير 2023 على هامش الحرب الروسية الأوكرانية إلى هذه الحقيقة.¹⁰

ومن الأمور المهمة الأخرى الخوف من ألا يقتصر الاحتلال الروسي على أوكرانيا، وأن يتوغل في كامل القارة، وهو ما دفع الدول الإسكندنافية على وجه التحديد إلى القلق. منذ تأسيسهما اتبعت السويد وفنلندا سياسة خارجية محايدة، ولم تنضم إلى أي أحلاف عسكرية في هذا الإطار، ولكن بعد اندلاع الحرب اتخذتا قراراً إستراتيجياً بطلب الانضمام إلى حلف الناتو، وهذا نتيجة تصورهما أن أمنهما القومي معرض للتهديد. وفي هذا الإطار قامت الدولتان الإسكندنافيتان بالتقدم لعضوية حلف الناتو في الثامن عشر من مايو 2022 لضمهما أمنهما القومي وذلك على الرغم من تلويح روسيا بالحرب.¹¹ أما تركيا وهي من الدول الأعضاء في الناتو فقد اعترضت على عضوية السويد وفنلندا القلقتين من التوغل الروسي الراغبين في الانضمام تحت المظلة الأمنية المشتركة للناتو؛ بسبب سماحهما لتنظيمي « بي كا كا » وفتح الله غولن

الإرهابيين بإقامة فعاليات داخل حدودهما. على إثر ذلك جرى توقيع اتفاق بين تركيا والسويد وفنلندا في قمة الناتو التي انعقدت بين 28-30 يونيو 2022 بمدريد. تعهدت السويد وفنلندا في إطار هذا الاتفاق بوقف فعاليات التنظيمين المذكورين على أراضيهما والتحرك بالتعاون مع

تركيا في مجال مكافحة الإرهاب. غير أنه بسبب استمرار فعاليات التنظيمين في السويد والنرويج، وعدم تسليمهما عناصر تنظيمي فتح الله غولن وبي كا كا الذين طلبت تركيا تسليمهم إليها- لم تحصل الدولتان على العضوية بعد؛ لذا على السويد والنرويج اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة لإقناع تركيا من أجل الانضمام إلى الناتو.

أخيراً، أجبرت الحرب الروسية الأوكرانية الدول الأوروبية على إرجاء المشكلات العالقة فيما بينها إلى حين، والتعاون في سبيل الأمن الجماعي. وفي هذا السياق نشأت توقعات بأن أوروبا ينبغي أن تقيم تشكيلاً واسع النطاق ضد التهديد الروسي بسبب تحول الاتحاد الأوروبي إلى فاعل عديم التأثير من الناحية العسكرية، بالإضافة إلى أن الناتو أصبح يخدم المصالح الأمريكية فقط. وعلى نحو يتوافق مع ذلك، اجتمع قادة 44 دولة 27 منها دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بمدينة براغ في السادس من أكتوبر 2022 تلبية لدعوة الرئيس الفرنسي ماكرون التي وجهها في التاسع من مايو من العام نفسه. وقد ناقش القادة المشاركون في القمة من رؤساء الدول والحكومات في اجتماعهم المشكلات الأساسية التي تواجه القارة وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية. لم تجر دعوة روسيا وبيلاروسيا إلى هذا الكيان المسمّى بالمجتمع السياسي الأوروبي. المجتمع السياسي الأوروبي الذي يعيد إلى الذاكرة مقترح الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران في 1989 لإنشاء كونفدرالية أوروبية، لم يحظ بوضع رسمي بعد، ولكن يمكن أن يتحول إلى منظمة جديدة تتشكل من 44 دولة أوروبية على المدى البعيد.

غياب الزعامة السياسية في أوروبا

عدم وجود زعامة سياسية قوية قادرة على تزعم الدول الأوروبية في مثل هذه المراحل المتأزمة من الحقائق التي كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عنها. كان الرئيس الفرنسي ماكرون الذي حاول التوسط بين روسيا وأوكرانيا قبل الحرب مباشرة من الأسماء المرشحة لتحمل المسؤولية باسم أوروبا في هذه القضية. سعى ماكرون لزيادة شعبيته في السياسة الفرنسية خلال عملية الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي انعقدت في

أبريل 2022، غير أن جهوده لتولي القيادة السياسية لأوروبا ذهبت سدى، فعلى الرغم من تصريحه بأنه حصل على ضمانات بعدم تصعيد التوتر عقب لقاءه ببوتين في موسكو قبل الاحتلال مباشرة، إلا أن التطورات التالية كانت على العكس تمامًا. أما عن استضافة بوتين لماكرون على حافة طاولة طويلة فقد كانت مثارًا للسخرية في الصحافة العالمية. والأكثر من ذلك هو أن مساعي باريس للوساطة بين طرفي الحرب قد باءت بالإخفاق بشكل كامل عندما ظهر أن الأسلحة والطائرات الحربية التي باعتهما فرنسا إلى روسيا في الفترة بين عامي 2015-2020 جرى استعمالها في الحرب.

في أعقاب الحرب تصدر رئيس الوزراء البريطاني حينئذ بوريس جونسون المشهد بخطاباته واتصالات مقارنة بغيره من القادة الأوروبيين، وسعى إلى تحدي روسيا نيابة عن القارة الأوروبية. ولما كانت العلاقات الثنائية بين روسيا وإنكلترا سيئة أصلاً بسبب الأزمات السياسية التي وقعت بينهما، والأهم من ذلك أن إنكلترا على عكس الدول الأوروبية الأخرى لا تعتمد على الغاز الطبيعي الروسي، فقد أدى جونسون دورًا مهمًا في القيادة السياسية. وقد أضحت إنكلترا من أكثر الدول الأوروبية تأييدًا لفرض عقوبات على روسيا بعد الحرب وأدت دورًا رياديًا في هذا الصدد. كما أن المتحدث الرسمي باسم الكرملين ديمتري بيسكوف وصف رئيس الوزراء البريطاني بأنه «أنشط الزعماء المعادين لروسيا»، غير أن جهود جونسون لتولي القيادة السياسية الأوروبية لم تستكمل.

أما المستشار الألماني أولاف شولتز، وهو من الشخصيات التي كانت مرشحة لتحمل المسؤولية نيابة عن أوروبا وقيادتها لوقف الحرب فلم يبذل أي جهد يُذكر في هذه القضية. فاعتماد ألمانيا المرتفع على روسيا في الحصول على الغاز الطبيعي والخلافات الفكرية التي وقعت بين أطراف الائتلاف الثلاثي الحاكم - كان لها بالغ الأثر في رسم موقف شولتز السلمي في هذا المسار. نتيجة لذلك، أظهرت الحرب الروسية الأوكرانية مرة أخرى حقيقة أن أوروبا تفتقر إلى زعيم سياسي ودولة قوية لديها القدرة على قيادة أوروبا في أثناء هذا النوع من الأزمات. أعاد هذا الأمر إلى الأذهان المقولة الشهيرة لوزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، وهي: «بمن ينبغي عليّ أن أتصل إذا رغبت في التحدث إلى أوروبا؟».

الهجرة غير النظامية من أوكرانيا إلى أوروبا

تزامنًا مع الاحتلال الروسي لأوكرانيا، أصبحت سلامة أرواح الشعب الأوكراني وممتلكاته معرضة للخطر. نتيجة لذلك، بلغ عدد الأوكرانيين الذين لجؤوا إلى دول أوروبا (عدا روسيا وبيلاروسيا) وحصلوا على حماية دولية خلال الفترة من 27 فبراير



2022 إلى 17 يناير 2023 7.9 ملايين شخص، وذلك وفقاً للبيانات التي أعلنها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.¹² تظهر هذه الأرقام أن أوروبا بصدد أزمة أكبر من أزمة الهجرة الجماعية غير النظامية التي عاشتها عام 2015 وأنها تواجه لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية موجة هجرة جماعية غير نظامية بهذه السرعة والنطاق.

من الملاحظ أن الدول الأوروبية تبنت سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين الأوكرانيين بعد اندلاع الحرب، وفي هذا السياق، اختارت الدول المجاورة لأوكرانيا من الغرب وعلى رأسها بولندا سياسة الباب المفتوح متعهدين باستقبال أي أوكراني يتوجه إليها. وحقاً التزمت هذه الدول بتعهداتها خلال فترة الشهرين اللاحقين وجرى وضع 7.9 ملايين لاجئ أوكراني فار من الحرب تحت الحماية الدولية. تتبواً هذه القضية موقع الصدارة في قائمة تأثيرات الحرب في الدول الأوروبية.

ومن المؤشرات الأخرى الدالة على اتباع أوروبا سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين الأوكرانيين برامج الحماية التي جرى إطلاقها، وتعد آلية الحماية المؤقتة التي بدأ الاتحاد الأوروبي تطبيقها في الرابع من مارس 2022 أكثر تلك البرامج شمولية. يستند هذا

البرنامج إلى لائحة الحماية المؤقتة التي أقرها الاتحاد الأوروبي عام 2001. ومن خلال هذا التطبيق الذي يقدم حلاً مؤقتاً وعملية للمراحل التي تشهد هجرات جماعية، جرى منح الأوكرانيين حق الحصول على أذن إقامة في دول الاتحاد والاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية والحصول على أذن عمل بصور مختلفة بحسب القوانين الوطنية للدول الأعضاء.¹³

تطبيق الحماية المؤقتة الذي جرى استخدامه للمرة الأولى منذ عام 2001 عندما جرى إقرار اللائحة¹⁴ سيجري وضعها موضع التنفيذ لمدة عام واحد في المرحلة الأولى ولكن بعد ذلك سيكون من الممكن تمديدتها مرة كل 6 أشهر بحسب التطورات. إلى جانب ذلك، لما كان هناك حرية للتنقل بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي بداية من 2017، يمكن للمواطنين الأوكرانيين الإقامة في دول الاتحاد لمدة تصل 90 يوماً من دون الحصول على تأشيرة.

من ناحية أخرى، لا يوجد نقاش له محتوى سلبي حول الهجرة غير النظامية من أوكرانيا في الرأي العام الأوروبي. السبب الأول في ذلك هو الاعتقاد المعياري بضرورة وضع هؤلاء الأشخاص تحت الحماية لدواعي إنسانية؛ لأن لجوءهم إلى دول أوروبا كان نتيجة وضع اضطراري مثل الحرب؛ أي أنه لما كان السبب الذي دفع الأوكرانيين إلى أوروبا هو الحرب، فقد نشأ رد فعل إنساني طبيعي مفاده أنه لا بد من حماية هؤلاء الناس. والسبب الثاني، وهو متصل بالسبب الأول، يرتبط بتوقع أن يعود جزء كبير من اللاجئين الأوكرانيين إلى بلادهم عندما تضع الحرب أوزارها.¹⁵ ومن هنا عرقل هذا السبب تبني الرأي العام الأوروبي مقارنة سلبية تجاه اللاجئين الأوكرانيين على الأقل حتى هذه اللحظة.

وهنا ينبغي التذكير بنقطة متعلقة بهذه القضية؛ في عام 2015 كانت أوروبا قد اتبعت سياسة « الأمنة » على نحو صارم إزاء الهجرة غير النظامية الجماعية التي اتجهت نحوها قادمة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعلى رأسها سوريا لأسباب كالنزاع الأهلي والحروب، وقُدّرت أعداد المهاجرين ضمن هذه الموجة بـ 1.3 مليون إنسان. ونتيجة لذلك، عالجت دول أوروبية كثيرة كالمجر واليونان مسألة الهجرة غير النظامية القادمة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ببعدها الأمني فقط؛ لذا سعت إلى الإبقاء على المهاجرين غير النظاميين خارج حدودها.¹⁶ وفي عملية ضرب فيها عرض الحائط بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان العالمية ونظام اللاجئين العالمي ظهرت في المجتمعات الأوروبية معاداة للاجئين الذين جرى تصويرهم على أنهم « مشكلة أمنية » بحتة. أما اليوم فليس

بالإمكان القول إن ثمة وضع مماثل بالنسبة للاجئين الأوكرانيين. بالعكس تمامًا، فبينما اتبعت أوروبا سياسة الباب المغلق تجاه اللاجئين الذين حاولوا الوصول إليها عام 2015 من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- فإنها تتبع اليوم سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين الأوكرانيين. الأهم هو أن الاتحاد الأوروبي لم يطبق لائحة الحماية المؤقتة التي أقرها عام 2001، ولكن على إثر بدأ الهجرة غير النظامية من أوكرانيا قرر تطبيق اللائحة على وجه السرعة.

يكشف هذا الأمر الذي يعكس موقفًا سياسيًا متخبطًا أن الاتحاد الأوروبي بالدول الأعضاء فيه ينتهج نهجًا مدفوعًا ببعض الدوافع الدينية والثقافية في أثناء صناعة سياساته تجاه هذا النوع من القضايا.

كما أطلق هذا الموقف الأوروبي المتناقض سجالًا حول الاختلافات والتشابهات الثقافية بين « مهاجريكم » (أي أولئك الذين قدموا من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) و « مهاجرينا الأوروبيين » (أي أولئك الذين قدموا من أوكرانيا). وهناك بعض التصريحات اللافتة للانتباه في هذا السياق منها تصريح رئيس الوزراء البلغاري كيريل بيتكوف حول الأوكرانيين: « إن هؤلاء الناس أذكاء ومتعلمون. إن هذه الموجة ليست كموجات الهجرة التي اعتدنا عليها، فهؤلاء الناس لا يمكن أن يكونوا إرهابيين مجهولي الهوية أو تاريخهم غير معروف. » بالإضافة إلى تصريحات المحلل الفرنسي لقناة BFM: « إن هؤلاء الناس ليسوا سوريين فروا من قنابل نظام بشار الأسد في سوريا، بل أوروبيون خرجوا من بيوتهم بسياراتهم التي تشبه سياراتنا لإنقاذ أنفسهم فقط. »¹⁷ تكشف هذه التصريحات المرشحة للزيادة أن أوروبا في حقيقة الأمر تولي أهمية للهوية الثقافية والدينية لمن يقومون باللجوء إليها بقدر ما تولي أهمية لوضعهم الإنساني. وبنفس الشكل، في اليونان التي لفتت انتباه المنظمات الدولية بسبب ممارساتها الصارمة المتعسفة تجاه المهاجرين، استخدم وزير الهجرة نوتيس ميتراشي في خطاب له أمام البرلمان في مارس 2022 مصطلح « المهاجرين الحقيقيين » لوصف الأوكرانيين، ما يظهر ازدواجية المعايير.¹⁸

السبب الأهم وراء اتباع أوروبا سياسة الباب المفتوح تجاه المهاجرين الأوكرانيين غير النظاميين على عكس سياسة الباب المغلق التي اتبعتها في أزمة عام 2015 مرتبط بالمسؤولية الواجب على الدول الأوروبية تحمّلها خلال هذه المسار بسبب أن الحرب تدور في منطقة مجاورة مباشرة لها؛ لأن من بين أقرب الدول الآمنة التي يمكن أن تضع الأشخاص الذين اضطروا إلى الفرار من مناطق الحرب تحت الحماية الدولية بولندا

ورومانيا وسلوفاكيا وهي دول أوروبية لها حدود مع أوكرانيا. ومن البدهي أن أوروبا في هذه المرة على النقيض من أزمة 2015، ليست في موقف يمكنها من التهرب من المسؤولية أو تصدير المشكلة والإلقاء بالحمل على دول أخرى؛ لهذا السبب فجميع الدول الأوروبية مضطرة إلى تحمل المسؤولية فيما يخص اللاجئين الأوكرانيين.

إلى جانب ذلك، ساد الرأي القائل بأن الروابط التاريخية والسياسية والثقافية التي تربط أوكرانيا بدول أوروبا -على عكس دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- أدت دوراً مهماً في هذا المسار؛ أي أن الدول الأوروبية تتبنى موقفاً متسامحاً إزاء اللاجئين القادمين من أوكرانيا لما تتمتع به من روابط قوية مع هذا البلد على عكس دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط. غير أن أيّاً من هذه الأسباب لن يغير من حقيقة أن دول أوروبا قد تهربت من المسؤولية الإنسانية التي كان عليها تحملها في أزمة 2015 وأنها تتبنى اليوم موقفاً متخبطاً.

مسار عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي

كان النقاش حول عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي من بين القضايا المطروحة على جدول الأعمال قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، غير أنه برز على هامش الحرب. يتواصل النقاش حول هذه القضية بالأساس منذ أوائل التسعينيات. وفي هذا المسار الذي شهد نهاية الحرب الباردة وتأسيس النظام العالمي الجديد لم تتمكن أوكرانيا -على عكس دول أوروبا الشرقية السابقة- من بدء مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بسبب مشكلاتها السياسية الداخلية إلى جانب الضغط السياسي الروسي. فعلى الرغم من توقيع أوكرانيا التي كانت إحدى دول الاتحاد السوفيتي السابق اتفاقية شراكة وتعاون مع الاتحاد الأوروبي لأول مرة في عام 1994 إلا أنها لم تتمكن من تحقيق هدف الانضمام إلى الاتحاد في الفترة التالية. في المقابل تزايدت مطالب حكومة كييف بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، على إثر ذلك بدأ الاتحاد الأوروبي اتفاقية التجارة الحرة في يناير 2016 ثم قام بإعفاء المواطنين الأوكرانيين من التأشيرة لمدة تصل إلى 90 يوماً في يونيو 2017 وذلك للحفاظ على حيوية العلاقات مع أوكرانيا.¹⁹ ومع تنقل البضائع والأشخاص بحرية جرت مساعي لتسريع اندماج أوكرانيا فعلياً في الاتحاد الأوروبي.

بعد بدء الحرب مباشرة، قام البرلمان الأوروبي بالتصويت على طلب أوكرانيا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي في الأول من مارس 2022 ووافق على مشروع القرار الذي يدعم عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي.²⁰ وفي قمة رؤساء ورؤساء



حكومات الاتحاد الأوروبي التي عُقدت في بروكسل في الثالث والعشرين من يونيو 2022 جرى منح أوكرانيا وضع الدولة المرشحة للعضوية.²¹ بيد أن مسألة ما إذا كانت أوكرانيا ستصبح عضوًا في الاتحاد الأوروبي أم لا مسألة سياسية وتقنية؛ لأنه حتى في السيناريو السريع والإيجابي المحتمل - كما حدث في موجات التوسع السابقة - يتطلب الأمر خمس سنوات على الأقل لأوكرانيا لإكمال عملية عضوية الاتحاد الأوروبي. بل ويمكن أن تطول هذه الفترة حتى عشر سنوات حيث توجد اختلافات كثيرة بين التشريعات الوطنية الأوكرانية ومكتسبات الاتحاد الأوروبي؛ لذا لا يمكن لأوكرانيا استكمال عملية العضوية في وقت قصير. ومن هذه الناحية قد يستغرق مسار عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي وقتًا طويلاً من الناحية التقنية، كما هو الحال بالنسبة لمسار عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جدول أعمال الاتحاد الأوروبي ليس مطروحًا عليه في الوقت الحالي قضية التوسع من الناحية التقنية. كان الاتحاد الأوروبي قد بدأ في إعطاء الأولوية لعضوية الدول المرشحة للعضوية في البلقان، مثل ألبانيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا بعد أن حصلت كرواتيا على العضوية عام 2013.²² ومن المتوقع أن تكون إحدى الدول المذكورة من بين الدول التي يمكن أن تصبح عضوًا في الاتحاد

الأوروبي في الفترة المقبلة. وعلى الرغم من ذلك لم يطرح الاتحاد الأوروبي منظور عضوية محدد حتى بالنسبة لهذه البلدان. كما أن نصوص مثل البوصلة الإستراتيجية أو حزمة التوسيع التي تكشف عن التوقعات المستقبلية للاتحاد الأوروبي لا يوجد بها أي مؤشر إيجابي على عضوية أوكرانيا أو الدول المرشحة الأخرى.

علاوة على ذلك، يعطي الاتحاد الأوروبي يعطي الأولوية حالياً للتعقيم المؤسسي بدلاً من التوسع؛ نظراً للتداعيات الاقتصادية والسياسية التي تسبب فيها وباء فيروس كورونا من ناحية، ومسار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي المعروف باسم «بريكست» من ناحية أخرى؛ لذا فإن عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي من منظور بروكسل غير ممكنة في المستقبل القريب. وفي هذا السياق من المؤشرات على هذا تصريح وزير الشؤون الأوروبية الفرنسي كليمنت بون في العاشر من مارس 2022 بأن «عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي لن تكون غداً، فهذا الأمر يتطلب وقتاً».²³

وإلى جانب المسائل الفنية المتعلقة بمسار انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبي، فالمسألة المهمة في الأساس هي موقف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه سياسياً من هذه القضية. لما كانت روسيا ترغب في الأساس في استخدام أوكرانيا منطقة عازلة نوعاً ما ضد أوروبا والغرب، فهي بالطبع لا تنظر إلى عضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي والنااتو نظرة إيجابية؛ لذا، فالنقطة المهمة هنا هي رغبة الاتحاد الأوروبي من الناحية المؤسسية والدول الأعضاء فيه في مواجهة روسيا من خلال أوكرانيا من عدمها. وهنا ينبغي تأكيد أن دول الاتحاد الأوروبي التي تعرضت في فترة من فترات تاريخها للضغط السوفيتي تؤيد المسار المسرع لعضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي، وترغب في ضمها على وجه السرعة. ومن بين الدول التي تدعم قبول أوكرانيا بصورة مسرعة في الاتحاد بلغاريا وتشيك وإستونيا وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا.²⁴ في المقابل، رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي تشارلز ميشيل ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية جوزيب بوريل صرحوا بأن أوكرانيا تنتمي للعائلة الأوروبية ولكن مسار العضوية في الاتحاد يُعدّ مساراً شاقاً.²⁵

لا ترغب الدول الثلاث المؤسسة للاتحاد ألمانيا وفرنسا وهولندا في مواجهة مباشرة مع روسيا بسبب أوكرانيا. وعلى الرغم من دعم هذه الدول لعضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي بالقول، إلا أنها لم تتخذ أي خطوة ملموسة عملياً إلى الآن، بل أن الرئيس الفرنسي ماكرون والمستشار الألماني شولتز ورئيس الوزراء الهولندي مارك روتة أكدوا في تصريحاتهم بخصوص الموضوع عدم وجود مسار عضوية سريع بالنسبة إلى أوكرانيا،

وأنها ستخضع للمفاوضات الفنية شأنها شأن بقية الدول الأعضاء.²⁶ ومن هنا فإننا عندما نأخذ تصريحات الشخصيات الفاعلة في الإدارة العليا للاتحاد الأوروبي ومقاربات الدول الثلاث الكبرى - أساسًا للحكم، يبدو أن توقع حصول أوكرانيا على العضوية في الاتحاد في وقت قريب ليس عقلاً.

أما عند تقييم الأبعاد الأمنية والجيوسياسية الدولية، فبالنظر إلى أن الأجندة الأمنية الروسية تضع على رأس أولوياتها إبعاد الناتو وبالطبع الولايات المتحدة عن هذه المنطقة فليس هناك عائق قوي يمنع أن تضيء روسيا الضوء الأخضر لعضوية أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي. كما أنّ الشروط التي قدمتها روسيا لأوكرانيا من أجل إيقاف الاحتلال لا تتضمن أي إشارة حول عضوية الاتحاد.²⁷ الأهم هو أن الحقيقة الملموسة ممثلة في أن أوكرانيا قطعت شوطاً طويلاً حتى اليوم في مسار التكامل مع الاتحاد الأوروبي من خلال آليات كاتفاقية التجارة الحرة والإعفاء من التأشيرة. ومن هذا المنطلق، يمكن أن تستخدم روسيا عضوية الاتحاد الأوروبي بوصفها تنازلاً لأوكرانيا من أجل إنهاء الحرب. بيد أنه وإن أضاءت روسيا الضوء الأخضر لأوكرانيا فإن بدء المفاوضات الفنية بين أوكرانيا والاتحاد وانتهائها سيستغرق وقتاً طويلاً.

الهوامش والمراجع :

1. هذه المقالة هي نسخة مجمعة ومحدثة وموسعة من الأجزاء ذات الصلة من دراسات المؤلف بعنوان «انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على أوروبا» و«تركيا والعلاقات الأوروبية: فرص جديدة في ظل الحرب».
2. “Deutschland Liefert 1000 Panzerfäuste und 500 Stinger-Raketen an Kiew”, Welt, <https://www.welt.de/politik/deutschland/article237174823/Deutschland-liefert-Panzerfaeuste-und-Stinger-Raketen-der-Bundeswehr-an-Kiew.html>,
3. “Alman Orduyu için 100 Milyar Euroluk Ek Fon”, DW Türkçe, 27 Şubat 2022.
4. “France Announces 300 Mln Euros in Aid for Ukraine”, English News, https://english.news.cn/20220226/db6b74338bd14013_93a59de84012494b/c.html
5. “UK to Bolster Defensive Aid to Ukraine with New £100m Package”, UK Government, <https://www.gov.uk/government/news/uk-to-bolster-defensive-aid-to-ukraine-with-new-100m-package>,
6. “Commission Disburses First €3 Billion to Ukraine of the up to €18 Billion Macro-Financial Assistance+ Package”, European Commission, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_23_228,

- “100 Billion Euros for a Powerful Federal Armed Forces Fund”, Bundesregierung, <https://www.bundesregierung.de/breg-en/news/special-fund-federal-armed-forces-2047910>, .7
- Noah Barkin, “Europe’s Sleeping Giant Awakens”, The Atlantic, <https://www.theatlantic.com/international/archive/2022/03/germany-putin-ukraine-invasion/623322/>, .8
- “France’s Macron: Russia’s Invasion of Ukraine Gave NATO an Electric Shock”, Reuters .9
- “NATO and EU Leadership Sign Third Joint Declaration”, NATO, https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_210523.htm .10
- Finland and Sweden Submit Applications to Join NATO”, NATO, https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_195468.htm, .11
- “Ukraine Refugee Situation”, UNHRC, <https://data.unhcr.org/en/situations/ukraine>, .12
- “Proposal for a Council Implementing Decision”, EUR-Lex, <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A52022PC0091&qid=1646384923837>, .13
- AB Ülkeleri Ukraynalılara Geçici Koruma Verilmesi İçin Uzlaştı”, Anadolu Ajansı, <https://www.aa.com.tr/tr/dunya/ab-ulkeleri-ukraynalilara-gecici-koruma-verilmesi-icin-uzlasti/2523019>, .14
- “Will Come Back: with Hope for Peace, Ukrainian Refugees Flee, for Now”, NDTV, <https://www.ndtv.com/world-news/russia-ukraine-war-will-come-back-with-hope-for-peace-ukrainian-refugees-flee-for-now-2828738>, .15
- Macaristan ve Yunanistan’da göçün güvenleleştirilmesiyle ilgili detaylı bilgi için bakınız: Hacı Mehmet Boyraz, Avrupa’da Göç, Güvenlik ve Aşırı Sağ, İstanbul: Lejant Yayınları. .16
- Moustafa Bayoumi, “They are ‘Civilised’ and ‘Look Like Us’: The Racist Coverage of Ukraine”, The Guardian, <https://www.theguardian.com/commentisfree/2022/mar/02/civilised-european-look-like-us-racist-coverage-ukraine>; Hatice Keskin, “Surfacing of Discrimination”, Middle East Monitor, <https://www.middleeastmonitor.com/20220302-surfacing-of-discrimination>, .17
- Eva Cossé, “Greece Should Know that Refugees can Come from Anywhere”, Relief Web, <https://reliefweb.int/report/gre-ece/greece-should-know-refugees-can-come-anywhere>, .18

- “The Trade Part of the EU-Ukraine Association Agreement Becomes Operational on 1 January 2016”, European Commission, <https://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=1425>; “European Commission Welcomes the Council Adoption of Visa Liberalisation for the Citizens of Ukraine”, European Commission, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/STATEMENT_17_1270, .19
- “European Parliament Welcomes Ukraine’s Application for Candidate Status”, EU Neighbours East, <https://euneighbourseast.eu/news-and-stories/latest-news/european-parliament-welcomed-ukrainesapplication-for-candidate-status>, .20
- “European Council Conclusions on Ukraine, The Membership Applications of Ukraine, the Republic of Moldova and Georgia, Western Balkans and External Relations, 23 June 2022”, European Council, <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2022/06/23/european-council-conclusions-on-ukraine-the-membership-applications-of-ukraine-the-republic-of-moldova-and-georgia-western-balkans-and-external-relations-23-june-2022/> .21
- “2021 Enlargement Package”, European Commission, https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_21_5275, .22
- “Ukraine Membership of EU is not for Tomorrow, French Minister”, Reuter .23
- Marie-Eve Belanger, “What Prospect is There of Ukraine Joining the EU?”, LSE Blogs, <https://blogs.lse.ac.uk/euoppblog/2022/03/16/what-prospect-is-there-of-ukraine-joining-the-eu>, .24
- “Ukrayna AB Üyesi Olabilir mi?”, VOA, 28 Şubat 2022; “Ukrayna Ne Kadar Çabuk AB Üyesi Olabilir?”, DW Türkçe .25
- Samuel Petrequin ve Sylvie Corbet, “EU United on Ukraine, but Won’t Offer Fast-Track Membership”, AP News .26
- “Russia will Stop ‘in a Moment’ If Ukraine Meets Terms - Kremlin”, Reuters .27



تنظيم غولن والمحاولة الانقلابية

رمضان يلدرم